

مرسوم اتحادي رقم (200) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 26 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 13 / جمادى الأولى / 1445 هـ

الموافق: 27 / نوفمبر / 2023 م

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية
بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
و
حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة
لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي



اتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

رغبة منهما في تنمية علاقتهما الاقتصادية وتعزيز تعاونهما في المسائل الضريبية،
اذ يعتزمان ابرام اتفاقية لإزالة الأزواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع
التهرب الضريبي والتجنب بدون خلق فرص لعدم فرض الضريبة أو خفض الضرائب عن
طريق التهرب أو التجنب الضريبي (بما في ذلك عن طريق استغلال المعاهدات التي ترمي الى
الحصول على إعفاءات توفرها هذه الاتفاقية للمنفعة غير المباشرة لمقيمي دول ثالثة)،

فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة: (1)

النطاق الشخصي

1. تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما.
2. لأغراض هذه الاتفاقية، يعتبر الدخل المكتسب من قبل او عن طريق كيان أو ترتيب يعامل على أنه شفاف مالياً كلياً أو جزئياً بموجب القانون الضريبي لأي من الدولتين المتعاقدين دخلاً لمقيم في دولة متعاقدة، ولكن فقط إلى الحد الذي يعامل فيه الدخل، لأغراض الضريبة من قبل تلك الدولة، كدخل لمقيم في تلك الدولة.
3. لا تؤثر هذه الاتفاقية على فرض الضريبة، من قبل دولة متعاقدة، على مقيميها باستثناء فيما يتعلق بالمنافع الممنوحة بموجب الفقرة 3 من المادة 7، الفقرة 2 من المادة 9 والمواد 19، 20، 23، 24، 25 و 28.



مادة: (2)

الضرائب المشمولة

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة نيابة عن دولة متعاقدة أو تقسيماتها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.
2. تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على جملة الدخل أو على عناصر من الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة، الضرائب على مجمل مبالغ الرواتب أو الأجور التي تدفعها المشاريع.
3. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بوجه الخصوص هي:
 - أ- في دولة الإمارات العربية المتحدة:
 - 1- ضريبة الدخل.
 - 2- ضريبة الشركات.
 - ب- في جمهورية تنزانيا المتحدة، ضريبة الدخل وأي ضريبة أخرى مفروضة بموجب قانون ضريبة الدخل 332.
 - والمشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة" دولة الإمارات العربية المتحدة".
4. تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أي ضرائب مماثلة، أو مشابهة في جوهرها والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بديلا عن الضرائب الحالية، وتخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بعضهما البعض بأي تغييرات هامة تكون قد طرأت على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (2 أ)

الدخل من الموارد الطبيعية

بغض النظر عن أي حكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية، لا يؤثر أي شيء على حق أي من الدولتين المتعاقدين أو أي من حكوماتهما المحليتين أو سلطاتهما المحلية في تطبيق قوانينهما وأنظمتهم المحلية المتعلقة بفرض الضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة من الموارد الطبيعية الموجودة في إقليم الدولة المتعاقدة المعنية، حسب الحالة.



مادة: (3)
تعريف عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتضي سياق النص خلافا لذلك:
 - (أ) تعني عبارتا "الدولة المتعاقدة" والدولة المتعاقدة الأخرى "دولة الإمارات العربية المتحدة" أو "جمهورية تنزانيا المتحدة" حسبما يتطلب سياق النص.
 - (ب) يقصد بمصطلح "الإمارات العربية المتحدة" عند استخدامه بالمعنى الجغرافي، إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة الخاضع لسيادتها، وكذلك مناطق البحر الإقليمي والمجال الجوي ومناطق تحت البحر التي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقا للقانون الدولي وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، حقوقا سيادية فيما يتعلق بأي نشاط يمارس فيما يتعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية أو استغلالها؛
 - (ج) يعني مصطلح "تنزانيا" جمهورية تنزانيا المتحدة، ويشمل عند استخدامه بالمعنى الجغرافي البحر الإقليمي لها وكذلك أي منطقة خارج البحر الإقليمي، بما في ذلك الجرف القاري الذي تم أو قد يكون هنا بعد تعيينه، بموجب قوانين تنزانيا ووفقا للقانون الدولي، كمنطقة يجوز لتنزانيا أن تمارس فيها حقوقا أو ولايات قضائية سيادية.
 - (د) يشمل مصطلح "شخص" فرد، شراكة، شركة وأي كيان آخر من الأشخاص يعامل ككيان للأغراض الضريبية.
 - (هـ) يعني المصطلح "مواطن":
 - (1) أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة؛
 - (2) أي شخص اعتباري، شراكة أو هيئة تستمد وضعها القائم من القوانين السارية في دولة متعاقدة.
 - (و) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخصية اعتبارية لغرض الضريبة.
 - (ز) تعني عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي، مشروع يباشره مقيم بدولة متعاقدة ومشروع يباشره مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى.
 - (ح) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل من قبل سفينة أو طائرة، باستثناء عندما يتم تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن في دولة متعاقدة وكان المشروع المشغل للسفينة أو الطائرة ليس من مشاريع تلك الدولة.
 - (ط) يعني مصطلح "الكيان الحكومي المؤهل" المصرف المركزي لدولة متعاقدة وأي شخص أو وكالة أو مؤسسة أو سلطة أو صندوق أو مشروع أو منظمة أو كيان آخر تملكه أو تسيطر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر دولة متعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي أو حكومة محلية تابعة لها.



- (ي) يعني المصطلح "ضريبة" ضريبة الامارات او ضريبة تنزانيا، كما يقتضي السياق.
(ك) يعني المصطلح "السلطة المختصة":
(1) في حالة دولة الامارات العربية المتحدة: وزير المالية او ممثله المفوض.
(2) في حالة تنزانيا: الوزير المسؤول عن المالية او ممثل مفوض للوزير المسؤول عن المالية.

2. فيما يختص بتطبيق هذه الاتفاقية بواسطة دولة متعاقدة في أي وقت، فإن أي عبارة لم يرد لها تعريف هنا، وما لم يقتضي النص خلافاً لذلك، يكون لها نفس معناها المستخدم في هذا الوقت بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية، وأي معنى وفقاً للقانون الضريبي السائد لتلك الدولة يسود على معنى أعطي للمصطلح وفقاً للقوانين الأخرى في تلك الدولة.

المادة: (4)

المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة":
(أ) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:
(1) الفرد الذي بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية فيها هو مواطن وأي فرد آخر مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقوانينها وتشريعاتها.
(2) أي شخص آخر غير الفرد الذي تم تأسيسه أو الاعتراف به بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية فيها.
(ب) في حالة تنزانيا: يعني المصطلح "مقيم" أي شخص يخضع بموجب قوانين تنزانيا للضريبة فيها بسبب محل إقامته أو محل سكنه أو مكان إدارته أو أي معايير أخرى ذات طبيعة مماثلة، ويشمل أيضاً الدولة وأي تقسيم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.
2. لأغراض الفقرة 1، مقيم دولة متعاقدة يشمل:
(أ) حكومة تلك الدولة المتعاقدة وأي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية بها؛
(ب) أي شخص غير الفرد الذي يمتلكه أو تتحكم به بشكل مباشر أو غير مباشر تلك الدولة أو تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية بها؛
(ج) كيان حكومي مؤهل؛
(د) صندوق معاشات؛



هـ) منظمات خيرية، دينية، تعليمية أو ثقافية.

3. في حالة ما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين وفقاً لأحكام الفقرة (1)، فإن وضعه عندئذ سيتحدد كالتالي:

أ) يعتبر مقيماً بالدولة التي يتوفر له مسكن دائم بها، فإذا توفر له مسكن دائم في كل من الدولتين المتعاقدين، يعتبر مقيماً في الدولة التي تكون علاقته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية).

ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية، أو لم يتوفر له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي بها سكنه المعتاد.

ج) إن كان له سكن معتاد في كل من الدولتين المتعاقدين، أو لم يكن له سكن معتاد بأي منهما يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يحوز على جنسيتها.

د) إذا تعذر تحديد وضعه بموجب أحكام الفقرة الفرعية (ج)، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بتسوية المسألة بالاتفاق المتبادل.

4. إذا كان شخص آخر غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين بسبب أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين إلى أن تحدد بالاتفاق المتبادل الدولة المتعاقدة التي يعتبر هذا الشخص مقيماً فيها لأغراض الاتفاقية، مع مراعاة مكان إدارته الفعالة، والمكان الذي تم تأسيسه أو تشكيله بطريقة أخرى وأي عوامل أخرى ذات صلة.



مادة: (5)
المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة " المنشأة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط مشروع بشكل كلي أو جزئي.
2. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة" بوجه خاص:

- أ) محل الإدارة؛
- ب) فرع؛
- ج) مكتب؛
- د) مصنع؛
- هـ) ورشة؛
- و) منجم أو بئر نפט أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر يتعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية أو استغلالها.
- ز) حقل أو مزرعة أو أي مكان آخر يتم فيه تنفيذ الأنشطة الزراعية أو الحراجة أو الأنشطة ذات الصلة.

3. يشمل المصطلح "منشأة دائمة" أيضا:

- أ) موقع بناء أو مشروع بناء أو تجميع أو تركيب أو أنشطة إشرافيه تتعلق به أو منصة حفر أو سفينة تستخدم لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية في دولة متعاقدة، تشكل منشأة دائمة فقط إذا استمر هذا الموقع أو منصة الحفر أو المشروع أو الأنشطة لمدة 6 أشهر أو أكثر.
- ب) تقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية أو الإدارية، من قبل مشروع تابع لدولة متعاقدة من خلال موظفين أو موظفين آخرين يستعين بهم المشروع لهذا الغرض، في الدولة المتعاقدة الأخرى يشكل منشأة دائمة فقط إذا استمرت أنشطة من هذا النوع لفترة أو فترات مجمعة لمدة 6 أشهر أو أكثر.
- ج) استخدام هيكل أو تركيب معدات أو آلات جوهرية في دولة متعاقدة لفترة أو فترات مجموعها يزيد عن 183 يوما في أي فترة اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية.



4. على الرغم من أحكام المادة السابقة في هذه المادة يعتبر ان مصطلح "المنشأة الدائمة" لا يشمل:

(أ) استخدام المرافق فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع لأغراض التخزين أو العرض أو التسليم فقط.

(ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لأغراض تصنيعها بواسطة مشروع آخر.

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لأغراض شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للمشروع.

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر للمؤسسة؛

(و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لأية مجموعة من النشاطات السابقة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ)،

بشرط أن يكون هذا النشاط، أو في حالة الفقرة الفرعية (و)، النشاط العام لمقر العمل الثابت، ذا طابع تحضيرى أو مساعد.

1.4 لا تسري الفقرة 4 على مقر عمل ثابت يستخدمه أو يحتفظ به مشروع إذا كان نفس المشروع أو المشروع ذي الصلة الوثيقة يزاول أنشطة تجارية في نفس المكان أو في مكان آخر في نفس الدولة المتعاقدة و

(أ) يشكل المكان أو أي مكان آخر منشأة دائمة للمشروع أو المشروع الوثيق الصلة بموجب أحكام هذه المادة، أو

(ب) إذا لم يكن النشاط العام الناتج عن الجمع بين الأنشطة التي يقوم بها المشروعان في نفس المكان، أو نفس المشروع أو المشروعات ذات الصلة الوثيقة في المكانين، ذا طابع تحضيرى أو مساعد،



بشروط أن تشكل الأنشطة التجارية التي يقوم بها المشروعان في نفس المكان، أو نفس المشروع أو المشاريع ذات الصلة الوثيقة في المكانين، وظائف تكميلية تشكل جزءاً من عملية تجارية متماسكة.

5. بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2)، مع الخضوع لأحكام الفقرة (7)، إذا عمل شخص، في دولة متعاقدة لصالح مشروع من الدولة المتعاقدة الأخرى، يعتبر ان لهذا المشروع منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فيما يتعلق باي نشاطات يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إذا كان هذا الشخص:

(أ) بإبرام عقود بشكل اعتيادي، يقوم بشكل اعتيادي بلعب دور رئيسي يؤدي الى ابرام العقود التي تبرم بشكل روتيني بدون تعديل مواد من قبل المشروع، وتكون هذه العقود:

- (1) باسم المشروع؛ أو
- (2) لتحويل الملكية، أو لمنح حق الاستخدام، لعقار يمتلكه المشروع أو يكون للمشروع حق استخدامه؛ أو
- (3) لتوفير الخدمات من قبل ذلك المشروع،

ما لم تقتصر أنشطة ذلك الشخص على الأنشطة المذكورة في الفقرة 4 والتي إذا مورست من خلال مقر عمل ثابت غير مقر العمل الثابت الذي تنطبق عليه الفقرة 4-1)، لا تجعل من مقر العمل الثابت هذا منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة؛ أو

(ب) ليس له مثل هذه السلطة، ولكنه يحتفظ عادة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة لهذا المشروع الذي يسلم منه بانتظام سلعا أو بضائع نيابة عن هذا المشروع.

(ج) يقوم بشكل اعتيادي بتأمين الطلبات في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، بشكل حصري أو شبه حصري للمشروع نفسه أو لهذا المشروع وغيره من المشاريع، التي تسيطر عليها أو لها مصلحة مهيمنة فيها.

(د) وبتصرفه هذا، يقوم بتصنيع أو تجهيز سلع أو بضائع في تلك الدولة المتعاقدة مملوكة للمشروع.

6. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة ولكن مع الخضوع لأحكام الفقرة 7، يعتبر أن لمشروع التامين التابع لدولة متعاقدة، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما كان يقوم بتحصيل أقساط تامين في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو يؤمن على المخاطر الواقعة فيها عن طريق شخص غير الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تسري عليه الفقرة 8.

7. لا تسري الفقرتين 5 و6 عندما يقوم شخص بالتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع لدولة متعاقدة أخرى ويمارس أعمال تجارية في الدولة المذكورة أولاً كوكيل مستقل



- ويتصرف للمشروع في مجال أعماله الاعتيادية. ومع ذلك، إذا ما تصرف شخص بشكل حصري أو شبه حصري نيابة عن مشروع واحد أو أكثر مرتبط، فإن ذلك الشخص لن يعتبر وكيلاً ذو وضع مستقل في مفهوم هذه الفقرة فيما يتعلق بأي مشروع مماثل.
8. أن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدت تسيطر على شركة، أو تسيطر عليها شركة مقيمة بالدولة المتعاقدت الأخرى، أو تزاوّل عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.
9. لأغراض هذه المادة، يعتبر الشخص أو المشروع وثيق الصلة بمشروع إذا، بناء على جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، كان لوحد سيطرة على الآخر أو كان كلاهما تحت سيطرة نفس الأشخاص أو المشاريع. على أي حال يعتبر الشخص أو المشروع له صلة وثيقة بمشروع إذا كان أحد يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 50 في المائة من الفائدة المنفعية في الآخر (أو، في حالة شركة، أكثر من 50 في المائة من إجمالي الأصوات و قيمة أسهم الشركة، أو حصص الفائدة المنفعية في الشركة) أو إذا ما كان شخص آخر أو مؤسسة أخرى تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 50 في المائة من الفائدة المنفعية، (أو في حالة شركة، أكثر من 50% من مجموع الأصوات وقيمة حصص الشركة أو حصص الفائدة المنفعية في الشركة) في الشخص والمشروع أو في المشروعين.

مادة (6)

الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة

1. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدت من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدت الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدت الأخرى.
2. يتم تعريف عبارة "الأموال غير المنقولة" وفقاً لقانون الدولة المتعاقدت التي توجد بها الأموال المعنية، وعلى أي حال فإن العبارة تشتمل على الملكية الملحقّة بالأموال غير المنقولة والماشية والآلات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تطبق عليها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي. ويعتبر أيضاً من الأموال غير المنقولة حق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل الاستغلال أو الحق في استغلال المصادر والترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقولة.



3. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل الناتج من استخدام الأموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
4. تسري أحكام الفقرتين 1 و3 من هذه المادة على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة للمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مادة: (7) أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع في دولة متعاقد للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط ما لم يمارس المشروع نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، فإذا باشر حاليا أو سابقا المشروع نشاطا كالمذكور أنفاً فإنه يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي ينسب إلى:
 - أ) تلك المنشأة الدائمة؛
 - ب) بيع سلع أو بضائع من نفس النوع أو من نوع مماثل للسلع المباعة عن طريق تلك المنشأة الدائمة في تلك الدولة الأخرى؛ أو
 - ج) الأنشطة التجارية الأخرى التي يتم القيام بها في تلك الدولة الأخرى من نفس النوع أو من نفس النوع الذي تمارس من خلال تلك المنشأة الدائمة.
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3) من هذه المادة حيثما يباشر مشروع من دولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع تحقيقها فيها لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي هو منشأة دائمة له.
3. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخضم المصروفات المتكبدة لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية التي تم تكبدها سواء في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر. ومع ذلك لا يسمح بمثل هذا الخضم بالنسبة للمبالغ ان وجدت المدفوعة (خلاف ما دفع مقابل استرداد النفقات الفعلية) من قبل المنشأة الدائمة للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى على شكل إتاوات أو رسوم، أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل استخدام حقوق براءات الاختراع أو حقوق أخرى، أو



على شكل عمولات مقابل أداء خدمات معينة أو مقابل الإدارة ، ما عدا في حالة مؤسسة مصرفية، عن شكل فائدة على الأموال المقرضة للمنشأة الدائمة، وبالمثل لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح منشأة دائمة للمدفوعات المفروضة من قبل المنشأة الدائمة على المكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى على شكل إتاوات أو رسوم، أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل استخدام حقوق براءات الاختراع أو حقوق أخرى، أو على شكل عمولات مقابل أداء خدمات معينة أو مقابل الإدارة ، ما عدا في حالة مؤسسة مصرفية، عن شكل فائدة على الأموال المقرضة للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى. ينطبق هذا الحكم بغض النظر عن القيود المنصوص عليها في القوانين الداخلية.

4. حينما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

الشحن الدولي والنقل الجوي

1. ارباح مشروع دولة متعاقدة من تشغيل الطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
2. يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مشروع تابع لدولة متعاقدة من تشغيل السفن في حركة النقل الدولي للضريبة في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقا لقانون كل دولة متعاقدة، ولكن لا يجوز أن تتجاوز الضريبة المفروضة على هذا النحو 2.5% من المبلغ الإجمالي المستلم.
3. في هذه المادة:
 - أ) يشمل المصطلح "ارباح":
 - 1) الأرباح وصافي الأرباح وإجمالي الإيرادات والإيرادات المكتسبة مباشرة من تشغيل السفن أو الطائرات في حركة المرور الدولية، و
 - 2) الفوائد على المبالغ المتولدة مباشرة من تشغيل السفن أو الطائرات في حركة المرور الدولية والتي تكون عرضية لهذه العملية
 - ب) يشمل المصطلح "تشغيل السفن والطائرات" في النقل الدولي من قبل شخص:

(1) استئجار السفن او الطائرات؛



- (2) استئجار الحاويات والمعدات ذات الصلة؛ و
- (3) نقل ملكية السفن أو الطائرات والحاويات والمعدات ذات الصلة من جانب ذلك الشخص بشرط أن يكون ذلك الاستئجار أو الإيجار أو التصرف عرضياً للتشغيل الذي تقوم به تلك السفن أو الطائرات في حركة المرور الدولية.
- (4) الدخل من بيع الهندسة التقنية الى طرف ثالث

4. تسري أحكام الفقرتين 1 و 2 أيضا على الأرباح الناتجة عن المشاركة في اتحاد أو عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

المادة (9)

المشروعات المشتركة

1. حيثما

(أ) يشارك مشروع تابع لدولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(ب) يشارك نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وفي كلتا الحالتين يتم وضع أو فرض شروط بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تتحقق بين المشاريع المستقلة، ثم أي أرباح كان من شأنها، لولا تلك الشروط، أن تتحقق لإحدى المشروعين، ولكنها، بسبب تلك الشروط، لم تتحقق على هذا النحو، قد تدرج في أرباح ذلك المشروع وتخضع للضريبة وفقا لذلك.

2. عندما تدرج دولة متعاقدة في أرباح مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة - وتفرض عليها ضرائب تبعا لذلك - أرباحا كان مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى قد فرض عليها ضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو أرباحا كانت ستعود على مشروع الدولة المتعاقدة المذكورة أولا لو كانت الشروط التي وضعت بين المشروعين هي تلك التي كانت ستنشأ بين المشروعين. المشروعات المستقلة، ثم تقوم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بإجراء تعديل مناسب على مبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة.



وعند تحديد هذا التعديل، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، وتتساور السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين، إذا لزم الأمر، مع بعضها البعض.

المادة (10)

أرباح الأسهم

1. يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. ومع ذلك، يجوز أيضا أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ووفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تتجاوز 10 في المائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.
3. يعني مصطلح "أرباح الأسهم" كما هو مستخدم في هذه المادة الدخل من الأسهم أو أسهم "الأرباح" أو حقوق "الأرباح" أو أسهم التعدين أو أسهم المؤسسين أو غيرها من الحقوق، التي لا تكون مطالبات ديون أو المشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من حقوق الشركات الأخرى التي تخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأسهم بموجب قوانين الضرائب في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي تقوم بالتوزيع.
4. لا تطبق أحكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم، كونه مقيما في دولة متعاقدة، يزاول أعمالا تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم، من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، ويرتبط الحيازة التي تدفع عنها أرباح الأسهم ارتباطا فعليا بهذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. وفي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.
5. عندما تستمد شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى، لا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا بقدر ما تدفع هذه الأرباح إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى



أو بقدر ما تكون الحيازة التي تدفع عنها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مقر ثابت. تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، ولا تخضع أرباح الشركة غير الموزعة لضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

6. بصرف النظر عن أي حكم آخر من أحكام هذه المادة، إذا كان لشركة مقيمة في دولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع الأرباح الخاضعة للضريبة بموجب الفقرة (1) من المادة (7) لضريبة إضافية في تلك الدولة الأخرى، وفقاً لقوانينها. يجب ألا تتجاوز الضريبة المفروضة على هذا النحو 10 في المائة من المبلغ الخاضع للضريبة.

7. لا تسري أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء أو التنازل عن الأسهم أو الحقوق الأخرى التي تدفع بشأنها أرباح الأسهم للاستفادة من هذه المادة عن طريق ذلك الإنشاء أو الإحالة.

المادة (11) الفائدة

1. يجوز أن تخضع الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تخضع الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تتجاوز 10 في المائة من المبلغ الإجمالي للفائدة.

3. يقصد بمصطلح "الفائدة" كما هو مستخدم في هذه المادة الدخل المتأتي من مطالبات الديون أياً كان نوعها، سواء كانت مضمونة برهن عقاري أم لا، وسواء كان لها حق في المشاركة في أرباح المدين أم لا، ولا سيما الدخل المتأتي من الأوراق المالية الحكومية والإيرادات المتأتية من السندات أو سندات الدين، بما في ذلك الأقساط



والجوائز المرتبطة بهذه الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين، وكذلك الدخل الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأموال المقترضة بموجب قوانين الضرائب في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل.

4. لا تطبق أحكام الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة، من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وترتبط المطالبة بالديون التي تدفع الفائدة بشأنها ارتباطاً فعلياً بما يلي: (أ) تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، أو (ب) الأنشطة التجارية المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 7. وفي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.

5. تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون الدافع مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. غير أنه إذا كان الشخص الذي يدفع الفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقراً ثابتاً تكبدت بشأنه المديونية التي تدفع عنها الفائدة، وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت تتحمل هذه الفائدة، ومن ثم تعتبر هذه الفائدة ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

6. عندما يتجاوز مبلغ الفائدة، بسبب علاقة خاصة بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها، أو بينهما وبين شخص آخر، المبلغ الذي كان من الممكن أن يتفق عليه الدافع والمالك المستفيد في غياب هذه العلاقة، ولا تسري أحكام هذه المادة إلا على المبلغ الأخير المذكور. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

7. لا ينطبق حكم هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء أو إحالة مطالبة الدين التي تدفع الفائدة بشأنها للاستفادة من هذه المادة عن طريق ذلك الإنشاء أو الإحالة.



المادة (12) الاتاوات

1. تخضع الإتاوات الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. ومع ذلك، يجوز أيضا فرض ضريبة على الإتاوات الناشئة في دولة متعاقدة في تلك الدولة المتعاقدة ووفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تتجاوز 10 في المائة من المبلغ الإجمالي للإتاوات.
3. يعني مصطلح "الإتاوات" كما هو مستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم تلقيها كمقابل لاستخدام أو الحق في استخدام أي حق مؤلف للمصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية والمصنفات على الأفلام أو الأشرطة أو غيرها من وسائل الاستنساخ لاستخدامها فيما يتعلق بالبيث التلفزيوني أو الإذاعي، أي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو صيغة أو عملية سرية أو برنامج كمبيوتر أو لاستخدام أو الحق في استخدام معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو للحصول على معلومات (دراية) تتعلق بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.
4. لا تطبق أحكام الفقرتين 1 و2 إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات، كونه مقيما في دولة متعاقدة، يزاول أعمالا تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات، من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع في تلك الدولة المتعاقدة ومن الحق أو الممتلكات التي يتعلق بها. وترتبط الإتاوات المدفوعة ارتباطا فعليا بما يلي: (أ) هذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، أو (ب) الأنشطة التجارية المشار إليها في الفقرة (ج) من الفقرة 1 من المادة 7. وفي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.
5. تعتبر الإتاوات ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون الدافع مقيما في تلك الدولة المتعاقدة. بيد أنه إذا كان الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أم لا، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقرا ثابتا تكبدت بخصوصه مسؤولية دفع



- الإتاوات، وكانت هذه الإتاوات تتحملها تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، فإن هذه الإتاوات تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تكون فيها المنشأة الدائمة أو يقع بها المقر الثابت.
6. عندما يتجاوز مبلغ الإتاوات، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد من الإتاوات أو بينهما وبين شخص آخر، المبلغ الذي كان من الممكن أن يتفق عليه الدافع والمالك المستفيد في غياب هذه العلاقة، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بينهما وبين شخص آخر، ولا تسري أحكام هذه المادة إلا على المبلغ الأخير المذكور. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.
7. لا ينطبق حكم هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء أو إحالة مطالبة الدين التي تدفع عنها الإتاوات للاستفادة من هذه المادة عن طريق ذلك الإنشاء أو الإحالة.

المادة 12 أ

رسوم الخدمات الفنية

1. يجوز أن تخضع رسوم الخدمات الفنية الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. ومع ذلك، وعلى الرغم من أحكام المادة 14 ورهنا بأحكام المواد 8 و16 و17، يجوز أيضا فرض ضريبة على رسوم الخدمات الفنية الناشئة في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الرسوم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب ألا تتجاوز الضريبة المفروضة على هذا النحو 10 في المائة من المبلغ الإجمالي للرسوم.
3. يعني مصطلح "رسوم الخدمات الفنية" كما هو مستخدم في هذه المادة أي مدفوعات مقابل أي خدمة ذات طبيعة إدارية أو تقنية أو استشارية، ما لم يتم الدفع:
(أ) إلى موظف لدى الشخص الذي يقوم بالدفع؛
(ب) للتدريس في مؤسسة تعليمية أو للتدريس من قبل مؤسسة تعليمية؛ أو
(ج) من قبل فرد للخدمات المخصصة للاستخدام الشخصي للفرد.



4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من رسوم الخدمات الفنية، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها رسوم الخدمات التقنية من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة الأخرى، أو يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع في تلك الدولة الأخرى، وترتبط رسوم الخدمات التقنية ارتباطاً فعالاً بما يلي: (أ) تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، أو (ب) الأنشطة التجارية المشار إليها في الفقرة (ج) من الفقرة 1 من المادة 7. وفي هذه الحالات، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.
5. لأغراض هذه المادة، مع مراعاة الفقرة 6، تعتبر رسوم الخدمات الفنية ناشئة في دولة متعاقدة إذا كان الدافع مقيماً في تلك الدولة أو إذا كان الشخص الذي يدفع الرسوم، سواء كان ذلك الشخص مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، لديه في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقر ثابت تم بصده تحمل الالتزام بدفع الرسوم، وتحمل المنشأة الدائمة أو المقر الثابت هذه الرسوم.
6. لأغراض هذه المادة، تعتبر رسوم الخدمات الفنية غير ناشئة في دولة متعاقدة إذا كان الدافع مقيماً في تلك الدولة ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في تلك الدولة الأخرى أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت يقع في تلك الدولة الأخرى وتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت هذه الرسوم.
7. إذا كان مبلغ الرسوم، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد من رسوم الخدمات التقنية أو بينهما وبين شخص آخر، يتجاوز المبلغ الذي كان من الممكن أن يتفق عليه الدافع والمالك المستفيد في غياب هذه العلاقة، تسري أحكام هذه المادة فقط على المبلغ الأخير المذكور. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من الرسوم خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.
8. لا تسري أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء أو إحالة الحقوق التي تدفع بشأنها رسوم الخدمات التقنية للاستفادة من هذه المادة عن طريق ذلك الإنشاء أو الإحالة.



المادة 12 ب الدخل من الخدمات الرقمية الآلية

1. قد يخضع الدخل من الخدمات الرقمية الآلية الناشئة في دولة متعاقدة، والتي يتم سداد المدفوعات الأساسية مقابلها إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. ومع ذلك، مع مراعاة أحكام المادة 8 وعلى الرغم من أحكام المادة 14، يجوز أيضاً أن يخضع الدخل من الخدمات الرقمية الآلية الناشئة في دولة متعاقدة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الدخل مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب ألا تتجاوز الضريبة المفروضة على هذا النحو 3 في المائة من المبلغ الإجمالي للمدفوعات التي يقوم عليها الدخل من الخدمات الرقمية الآلية.
3. لا تسري أحكام الفقرة (2) من هذه المادة إذا طلب المالك المستفيد من الدخل من الخدمات الرقمية الآلية، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، من الدولة المتعاقدة الأخرى التي ينشأ فيها هذا الدخل، إخضاع أرباحها المؤهلة من الخدمات الرقمية الآلية للسنة المالية المعنية للضريبة بمعدل الضريبة المنصوص عليه في القوانين المحلية لتلك الدولة. إذا طلب المالك المستفيد ذلك، مع مراعاة أحكام المادة (8) وعلى الرغم من أحكام المادة (14)، فإن الضريبة التي تفرضها تلك الدولة المتعاقدة تنفذ وفقاً لذلك. لأغراض هذه الفقرة، تكون الأرباح المؤهلة ثلاثين بالمائة من المبلغ الناتج عن تطبيق نسبة ربحية قطاع أعمال الخدمات الرقمية الآلية لذلك المالك المستفيد على إجمالي الإيرادات السنوية من الخدمات الرقمية الآلية المستمدة من الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها هذا الدخل. وفي الحالات التي لا يحتفظ فيها المالك المستفيد بحسابات قطاعية، تطبق نسبة الربحية الإجمالية للمالك المستفيد لتحديد الأرباح المؤهلة. بيد أنه حيثما ينتمي المالك المستفيد إلى مجموعة منشآت متعددة الجنسيات، تكون نسبة الربحية الواجب تطبيقها هي نسبة قطاع الأعمال في المجموعة فيما يتعلق بالإيرادات المشمولة بهذه المادة، أو نسبة المجموعة ككل في حالة عدم احتفاظ المجموعة بحسابات قطاعية، شريطة أن تكون نسبة الربحية هذه لمجموعة المنشآت المتعددة الجنسيات أعلى من نسبة الربحية المذكورة أعلاه للمالك المستفيد. إذا كانت نسبة الربحية القطاعية، أو، حسب الحالة، نسبة الربحية الإجمالية لمجموعة المشاريع



المتعددة الجنسيات التي ينتمي إليها المالك المستفيد غير متاحة للدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل من الخدمات الرقمية الآلية، لا تنطبق أحكام هذه الفقرة؛ وفي هذه الحالة، تطبق أحكام الفقرة 2.

4. لأغراض الفقرة 3، يقصد بتعبير "مجموعة المنشآت المتعددة الجنسيات" أي "مجموعة" تضم مؤسستين أو أكثر، يكون مقر الإقامة الضريبية فيها في ولايتين قضائيتين مختلفتين. وعلاوة على ذلك، ولأغراض الفقرة 3، يعني مصطلح "المجموعة" مجموعة من المؤسسات ذات الصلة من خلال الملكية أو السيطرة بحيث يكون مطلوباً إما إعداد بيانات مالية موحدة لأغراض الإبلاغ المالي بموجب المبادئ المحاسبية المنطبقة أو يكون مطلوباً كذلك إذا تم تداول حصص رأس المال في أي من المؤسسات في بورصة عامة.

5. يعني مصطلح "الخدمات الرقمية الآلية" كما هو مستخدم في هذه المادة أي خدمة مقدمة على الإنترنت أو شبكة إلكترونية أخرى، وفي كلتا الحالتين تتطلب الحد الأدنى من المشاركة البشرية من مقدم الخدمة.

6. يشمل مصطلح "الخدمات الرقمية الآلية" بشكل خاص:

- أ) خدمات الإعلان عبر الإنترنت؛
- ب) توفير بيانات المستخدم؛
- ج) محركات البحث عبر الإنترنت؛
- د) خدمات منصة الوساطة عبر الإنترنت؛
- هـ) منصات التواصل الاجتماعي؛
- و) خدمات المحتوى الرقمي؛
- ز) الألعاب عبر الإنترنت؛
- ح) خدمات الحوسبة السحابية؛ و
- ط) خدمات تعليمية موحدة عبر الإنترنت.

7. لا تسري أحكام هذه المادة إذا كانت المدفوعات الكامنة وراء الدخل من الخدمات الرقمية الآلية مؤهلة لتكون "إتاوات" أو "رسومًا مقابل الخدمات التقنية" بموجب المادة 12 أو المادة 12 أ حسب الحالة.



8. لا تسري أحكام الفقرات (1) و(2) و(3) إذا كان المالك المستفيد من الدخل من الخدمات الرقمية الآلية، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي ينشأ فيها الدخل من الخدمات الرقمية الآلية من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة الأخرى، أو يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع في تلك الدولة الأخرى، ويرتبط الدخل من الخدمات الرقمية المؤتمنة ارتباطاً فعالاً بما يلي: (أ) هذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، أو (ب) الأنشطة التجارية المشار إليها في البند (ج) من الفقرة 1 من المادة 7. وفي هذه الحالات، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.

9. لأغراض هذه المادة ورهنا بأحكام الفقرة (10) من هذه المادة، يعتبر الدخل من الخدمات الرقمية الآلية ناشئاً في دولة متعاقدة إذا كان مقيم في تلك الدولة أو إذا كان الشخص الذي يقوم بالمدفوعات الأساسية للخدمات الرقمية الآلية قد تم من قبل مقيم في تلك الدولة أو إذا كان الشخص الذي يقوم بالمدفوعات الأساسية للخدمات الرقمية الآلية، وسواء كان ذلك الشخص مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، فليد في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقر ثابت تكذب بشأنه الالتزام بتسديد المدفوعات، وتتحمل المنشأة الدائمة أو المقر الثابت هذه المدفوعات.

10. لأغراض هذه المادة، يعتبر الدخل من الخدمات الرقمية الآلية غير ناشئ في دولة متعاقدة إذا كانت المدفوعات الأساسية للدخل من الخدمات الرقمية الآلية قد تمت من قبل مقيم في تلك الدولة يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة الأخرى أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت يقع في تلك الدولة الأخرى وهذه المؤسسة الأساسية. وتتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت المدفوعات المتعلقة بالخدمات الرقمية الآلية.

11. عندما يتجاوز مبلغ المدفوعات الكامنة وراء هذا الدخل، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد من الدخل من الخدمات الرقمية الآلية أو بينهما وبين شخص آخر، المبلغ الذي كان من الممكن أن يتفق عليه الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، ولا تسري أحكام هذه المادة إلا على المبلغ الأخير المذكور. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات الكامنة وراء هذا الدخل من الخدمات الرقمية الآلية خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع إبلاء الاعتبار الواجب للأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.



12. لا تسري أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء أو إحالة الحقوق التي تدفع بشأنها الخدمات الرقمية الآلية للاستفادة من هذه المادة عن طريق ذلك الإنشاء أو الإحالة.

المادة (13) الأرباح الرأسمالية

1. يجوز أن تخضع الأرباح التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من الأموال المنقولة المتعلقة بمقر ثابت متاح لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك هذه الأرباح الناتجة عن نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع المشروع بأكمله) أو من هذا المقر الثابت، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.
3. تخضع الأرباح التي يجنيها مشروع تابع لدولة متعاقدة من نقل ملكية السفن أو الطائرات العاملة في النقل الدولي أو الممتلكات المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
4. يجوز أن تخضع الأرباح التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية أسهم في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى ما لم تكن مدرجة في سوق أوراق مالية معترف بها.
5. تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أي ممتلكات غير تلك المشار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) و(4) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف.



المادة (14)

الخدمات الشخصية المستقلة

1. يخضع الدخل الذي يحققه فرد مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طابع مستقل للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة إلا في أي من الظروف التالية، حيث يجوز أيضا إخضاع هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى:

(أ) إذا كان لديه مقر ثابت متاح له بانتظام في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته. وفي هذه الحالة، لا يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إلا بالقدر من الدخل الذي ينسب إلى ذلك المقر الثابت؛

(ب) إذا كانت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو فترات تصل أو تتجاوز في مجموعها 183 يوما في فترة 12 شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية، وفي هذه الحالة، لا يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إلا بقدر الدخل المتحقق في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خلال الفترة أو الفترات المذكورة أعلاه.

2. يشمل مصطلح "الخدمات المهنية" بشكل خاص الأنشطة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التعليمية أو التدريسية المستقلة بالإضافة إلى الأنشطة المستقلة للأطباء والمحامين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة (15)

الخدمات الشخصية التابعة

1. مع مراعاة أحكام المواد (16) و(18) و(19)، تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بعمل ما للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم يتم ممارسة العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا مارس العمل على هذا النحو، يجوز أن يخضع هذا الأجر المستمد منه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.



2. على الرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بعمل يمارسه في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أو لا إذا استوفيت جميع الشروط التالية:

(أ) أن يكون المستلم موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً في فترة 12 شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية. و

(ب) تدفع المكافأة من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى. و

(ج) لا تتحمل الأجر منشأة دائمة أو مقر ثابت لدى صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بعمل، كعضو في سفينة أو طائرة، يمارس على متن سفينة أو طائرة تعمل في حركة النقل الدولي، بخلاف على متن سفينة أو طائرة تعمل فقط داخل الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة (16)

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت كبار المسؤولين الإداريين

1. يجوز أن تخضع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس الإدارة أو أي جهاز آخر مماثل في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. يجوز أن تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته مسؤولاً في منصب إداري رفيع المستوى لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.



المادة (17)

الفنانون والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المادتين 14 و15، يجوز أن يخضع الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقد كفنان، مثل فنان مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقي أو رياضي من أنشطته الشخصية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. إذا كان الدخل المتعلق بالأنشطة الشخصية التي يمارسها فنان أو رياضي بصفته هذه لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه بل إلى شخص آخر، يجوز أن يخضع هذا الدخل، على الرغم من أحكام المواد 7 و14 و15، للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها أنشطة الفنان أو الرياضي.
3. لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة على الدخل الذي يحصل عليه الفنانون أو الرياضيون المقيمون في دولة متعاقدة من الأنشطة الشخصية التي تمارس على هذا النحو في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت زيارتهم لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى مدعومة بشكل كبير من الأموال العامة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، بما في ذلك تلك الخاصة بأي تقسيم سياسي فرعي، سلطة محلية أو هيئة قانونية تابعة لها، ولا للدخل الذي تحققه منظمة غير ربحية فيما يتعلق بهذه الأنشطة بشرط ألا يكون أي جزء من دخلها مستحق الدفع أو متاحاً للمنفعة الشخصية لأصحابها أو مؤسسيها أو أعضائها.

المادة (18)

المعاشات التقاعدية ومدفوعات الضمان الاجتماعي

1. مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (19)، يجوز أن تخضع المعاشات التقاعدية وغيرها من المكافآت المماثلة المدفوعة لفرد مقيم في دولة متعاقدة مقابل عمل سابق للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.
2. ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تخضع هذه المعاشات التقاعدية وغيرها من المكافآت المماثلة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا تم الدفع من قبل مقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كان الشخص الذي يدفع المعاشات التقاعدية أو مكافأة مماثلة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، لديه في تلك الدولة الأخرى منشأة دائمة أو مقر ثابت كان الالتزام



بدفع المعاشات التقاعدية أو مكافأة مماثلة مرتبطا به. وتحمل هذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت هذه المعاشات التقاعدية أو ما شابه ذلك من مكافآت.

3. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة، فإن المعاشات التقاعدية المدفوعة وغيرها من المدفوعات التي تتم بموجب نظام عام يشكل جزءا من نظام الضمان الاجتماعي في دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

المادة (19) الخدمة الحكومية

1. أ) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها إلى فرد مقابل الخدمات المقدمة لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم الفرعي أو السلطة المتعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك، تخضع هذه الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا تم تقديم الخدمات في تلك الدولة المتعاقدة وكان الفرد مقيما في تلك الدولة المتعاقدة واستوفى أحد الشروط التالية:

(1) أن يكون من رعايا تلك الدولة المتعاقدة؛ أو

(2) لم يصبح مقيما في تلك الدولة المتعاقدة لغرض تقديم الخدمات فقط.

2. أ- على الرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، فإن المعاشات التقاعدية وغيرها من المكافآت المماثلة التي تدفعها أو من الأموال التي تنشئها دولة متعاقدة أو قسم فرعي غير سياسي أو سلطة محلية تابعة لها إلى فرد ما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى تلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم الفرعي أو السلطة المتعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك، لا يخضع هذا المعاش التقاعدي للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيما في تلك الدولة المتعاقدة ومن رعاياها.



3. تسري أحكام المواد (15) و(16) و(17) و(18) على الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة فيما يتعلق بأعمال تجارية تقوم بها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.

المادة (19 أ) المدرسين والباحثين

الفرد الذي يكون أو كان قبل زيارة دولة متعاقدة مباشرة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي بناء على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو من كلية جامعية أو مدرسة أو متحف أو مؤسسة ثقافية أخرى في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي وتواجد في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات متتالية فقط لغرض التدريس، القاء المحاضرات أو إجراء بحوث في تلك المؤسسة، يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة على مكافآته من مثل هذا النشاط.

المادة (20) طلاب

1. لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة المدفوعات التي يتلقاها الطالب أو المتدرب الذي كان أو كان قبل زيارته مباشرة لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والموجود في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تعليمه أو تدريبه لغرض إعالته أو تعليمه أو تدريبه، بشرط أن تنشأ هذه المدفوعات من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

2. فيما يتعلق بالمنح والمنح الدراسية والمكافآت من العمل غير المشمولة بالفقرة (1)، يحق للطالب أو متدرب الأعمال الموصوف في الفقرة (1) خلال هذا التعليم أو التدريب الحصول على نفس الإعفاءات أو الإعفاءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب المتاحة للمقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها.



المادة (21) الدخل الاخر

1. تخضع عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة، أينما نشأت، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
2. لا تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل، بخلاف الدخل من الأموال غير المنقولة على النحو المعرف في الفقرة 2 من المادة 6، إذا كان متلقي هذا الدخل، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت يقع فيها والحق أو الممتلكات التي يرتبط الدخل المدفوع ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. وفي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14، حسب الحالة.
3. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة، يجوز أيضاً أن تخضع في تلك الدولة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية.

المادة (22) التعديلات

1. يجوز للدولتين المتعاقدتين في أي وقت تعديل هذه الاتفاقية بالتراضي كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية.
2. تخطر الدولتان المتعاقدتان بعضهما البعض كتابةً من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات التي تطلبها القوانين ذات الصلة لدخول التعديلات حيز النفاذ.
3. وتدخّل التعديلات حيز النفاذ في تاريخ استلام آخر هذه الاخطارات.



المادة (23)

طرق ازالة الازدواج الضريبي

1. يتم التعامل مع الدخل والأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة والتي قد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى على النحو التالي "

(أ) في حالة تنزانيا:

مع مراعاة أحكام قوانين تنزانيا فيما يتعلق بإلغاء الضريبة المستحقة الدفع في إقليم خارج تنزانيا، يسمح بضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة المستحقة الدفع بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ووفقاً لهذه الاتفاقية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الخصم فيما يتعلق بالدخل من مصادر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة كخصم مقابل أي ضريبة تنزانية مستحقة الدفع فيما يتعلق بهذا الدخل، بشرط ألا يتجاوز هذا الانتماء الضريبة التنزانية، التي يتم حسابها قبل السماح بأي انتماء من هذا القبيل، والذي يكون مناسباً للدخل المكتسب من دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

عندما يحصل مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة على دخل أو مكاسب يجوز وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية الخضوع للضريبة في الدولة الأخرى، تعفي دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الدخل والأرباح من الضريبة.

2. تعتبر الضريبة المستحقة الدفع في دولة متعاقدة المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة شاملة الضريبة التي كان من الممكن دفعها لولا الحوافز الضريبية الممنوحة بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

المادة (24)

عدم التمييز

1. لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضريبة أو أي متطلبات مرتبطة بها تكون أخرى أو أكثر عبثاً من الضريبة والمتطلبات المرتبطة



بها التي يخضع لها أو قد يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في نفس الظروف، ولا سيما فيما يتعلق بالإقامة. وينطبق هذا الحكم، بصرف النظر عن أحكام المادة 1، أيضا على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما.

2. لا يجوز فرض الضريبة على منشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أقل تفضيلا من الضريبة المفروضة على مشاريع تلك الدولة الأخرى التي تمارس نفس الأنشطة. لا يجوز تفسير هذا الحكم على أنه يلزم دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي بدلات شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض ضريبية بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها لسكانها.

3. باستثناء الحالات التي تطبق فيها أحكام الفقرة 1 من المادة 9 أو الفقرة 8 من المادة 11 أو الفقرة 6 من المادة 12 أو الفقرة 6 من المادة 13، يتعين على الفوائد والإتاوات والرسوم الفنية وغيرها من المدفوعات التي يدفعها مشروع تابع لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع، أن تكون قابلة للخصم بنفس الشروط كما لو كانت قد دفعت إلى مقيم في الدولة المذكورة أولا.

4. لا تخضع مشاريع الدولة المتعاقدة، التي يكون رأس مالها مملوكا أو خاضعا كليا أو جزئيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، في الدولة المتعاقدة المذكورة أو لا لأي ضريبة أو أي متطلبات مرتبطة بها تكون أخرى أو أكثر عبئا من الضريبة والمتطلبات المرتبطة بها التي تخضع لها أو قد تخضع لها مشاريع أخرى مماثلة في الدولة المذكورة أولا.

5. تطبق أحكام هذه المادة فقط على الضرائب التي تغطيها هذه الاتفاقية.

المادة (25)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1. إذا رأى شخص أن تصرفات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو ستؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له، بصرف النظر عن سبل الانتصاف التي ينص عليها القانون المحلي لهاتين الدولتين المتعاقبتين، أن



يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، أو إذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة 1 من المادة 24، إلى الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيته. يجب تقديم القضية في غضون ثلاث سنوات من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضرائب لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2. تسعى السلطة المختصة، إذا بدا لها أن الاعتراض له ما يبرره، وإذا لم تتمكن هي نفسها من التوصل إلى حل مرض، إلى حل القضية بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بهدف تجنب الضريبة التي لا تتفق مع الاتفاقية. ينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بصرف النظر عن أي حدود زمنية في القانون المحلي للدولة المتعاقدة.

3. تسعى السلطات المختصة في الدولة المتعاقدة إلى حل أي صعوبات أو شكوك تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل. كما يجوز لهما التشاور مع القضاء على الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

4. يجوز للسلطات المختصة في الدولة المتعاقدة أن تتواصل مع بعضها البعض مباشرة لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى المقصود في الفقرات السابقة.

المادة (26)

تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المعلومات التي من المتوقع أن تكون ذات صلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو إنفاذ القوانين المحلية المتعلقة بالضرائب من أي نوع ووصف المفروضة نيابة عن الدولتين المتعاقدين أو أقسامهما السياسية الفرعية أو سلطاتهما المحلية، طالما أن الضريبة المفروضة بموجبها لا تتعارض مع الاتفاقية. ولا تفيد المادتان 1 و2 تبادل المعلومات.

2. تعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بموجب الفقرة 1 على أنها معلومات سرية بنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، ولا يجوز الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المعنية بتقييم أو جمع المعلومات أو إنفاذها أو مقاضاتها فيما يتعلق بالبت في الطعون المتعلقة بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو الإشراف على



ما سبق. ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات إلا لهذه الأغراض. ويجوز لهم الكشف عن المعلومات في إجراءات المحاكم العامة أو في القرارات القضائية.

3. لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرتين 1 و2 على نحو يفرض على دولة متعاقدة الالتزام:

- (أ) تنفيذ تدابير إدارية تتعارض مع القوانين والممارسات الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة أو للدولة المتعاقدة الأخرى؛
- (ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في السياق العادي لإدارة تلك الدولة المتعاقدة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- (ج) تقديم معلومات من شأنها أن تكشف عن أي سر تجاري أو تجاري أو صناعي أو تجاري أو مهني أو عملية تجارية، أو معلومات يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامة (النظام العام).

4. إذا طلبت دولة متعاقدة معلومات وفقا لهذه المادة، وجب على الدولة المتعاقدة الأخرى أن تستخدم تدابيرها لجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى وإن كانت تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج إلى هذه المعلومات لأغراضها الضريبية الخاصة. ويخضع الالتزام الوارد في الجملة السابقة للقيود الواردة في الفقرة 3، ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير هذه القيود على أنها تسمح لدولة متعاقدة برفض تقديم المعلومات لمجرد عدم وجود مصلحة محلية لها في هذه المعلومات.

5. لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة 3 على أنها تسمح لدولة متعاقدة برفض تقديم المعلومات لمجرد أن المعلومات في حوزة مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو مرشح أو شخص يتصرف في وكالة أو بصفة ائتمانية أو لأنها تتعلق بحصص ملكية في شخص.

المادة (27) دخل الحكومة

1. على الرغم من أحكام الفقرة 2 من المادة (10) الفقرة 2 من المادة (11) والفقرة (1) من المادة (13)، تعفى أرباح الأسهم والفوائد والمكاسب الرأسمالية التي يدفعها مقيم في دولة



متعاقدة إلى حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو التقسيم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية التابعة لها من الضريبة في الدولة المذكورة أولاً.

2. لأغراض الفقرة 1، يشمل مصطلح "الحكومة" ما يلي:
(أ) في حالة الإمارات العربية المتحدة:

- (1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- (2) جهاز أبوظبي للاستثمار؛
- (3) مجلس أبوظبي للاستثمار؛
- (4) جهاز الإمارات للاستثمار؛
- (5) شركة مبادلة للاستثمار؛
- (6) شركة أبوظبي للتنمية القابضة؛
- (7) مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية؛
- (8) صندوق أبوظبي للتقاعد؛
- (9) الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛ و

(10) أي كيان آخر يكون رأس ماله مملوكا بالكامل للحكومة الاتحادية أو المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التقسيم السياسي الفرعي والسلطة المحلية التابعة له، يتم تبادله بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين.

(ب) في حالة تنزانيا:

- (1) حكومة تنزانيا؛
- (2) البنك المركزي التنزاني؛
- (3) صناديق المعاشات التقاعدية؛ و
- (4) يتم تبادل أي كيان أو وكالة أخرى مملوكة بالكامل لحكومة تنزانيا، بما في ذلك التقسيم السياسي الفرعي والسلطة المحلية التابعة لها، بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين.



المادة (28)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمرافق القنصلية

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المرافق القنصلية أو موظفي المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (29)

استحقاق المزايا

مع مراعاة المواد 10 (7) و 11 (7) و 12 (7) و 12 أ (8) و 12 ب (12) من هذه الاتفاقية، لا يجوز منح فائدة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق ببند من بنود الدخل إذا كان من المعقول الاستنتاج، مع مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، أن الحصول على تلك المنفعة كان أحد الأغراض الرئيسية لأي ترتيب أو معاملة أسفرت بشكل مباشر أو غير مباشر عن تلك المنفعة، ما لم يثبت أن منح هذه الميزة في هذه الظروف سيكون وفقا لموضوع وغرض الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية.

المادة (30)

الدخول حيز النفاذ

تخطر كل دولة من الدولتين المتعاقبتين الأخرى كتابة باستكمال إجراءاتها الدستورية لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في تاريخ استلام آخر هذه الاخطارات ويكون لأحكامها أثر في كلتا الدولتين المتعاقبتين:

- أ) فيما يتعلق بالضرائب المحتجرة من المصدر، للمبالغ المدفوعة أو المقيدة في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي تم فيها توقيع هذه الاتفاقية؛
- ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، للفترات الخاضعة للضريبة التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي تم فيها توقيع هذه الاتفاقية.

المادة (31)

الانتهاء

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين. يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية، عن طريق تقديم إشعار بالإنهاء قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة من سنوات الدخل بعد فترة 10



سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وفي هذه الحالة، يتوقف سريان الاتفاقية على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالضرائب المحتجزة من المصدر، عن المبالغ المدفوعة أو المقيدة في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التالية لليوم التالي لليوم الذي يتم فيه تقديم إشعار الإنهاء؛

(ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، للفترات الخاضعة للضريبة التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التالية لذلك الذي يتم فيه تقديم إشعار الإنهاء.

إثباتا على ذلك قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بتوقيع هذه الاتفاقية. حررت في دبي في اليوم الإثنين الموافق 2022/09/26 م ان نسختين أصليتين باللغات العربية والإنجليزية، ويكون كل من النصوص ذا حجية متساوية، وفي حالة وجود أي اختلاف في التفسير، سود النص الانجليزي.

عن حكومة
الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة
جمهورية تنزانيا المتحدة

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

**AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION WITH RESPECT TO
TAXES ON INCOME AND THE PREVENTION OF TAX EVASION AND
AVOIDANCE**

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

AGREEMENT

**BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME
AND THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE**

**The Government of the United Arab Emirates and the Government of the
United Republic of Tanzania**

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third States)

Have agreed as follows:



Article 1 Personal Scope

1. This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both Contracting States.
2. For the purposes of this Agreement, income derived by or through an entity or arrangement that is treated as wholly or partly fiscally transparent under the tax law of either Contracting State shall be considered to be income of a resident of a Contracting State but only to the extent that the income is treated, for purposes of taxation by that State, as the income of a resident of that State.
3. This Agreement shall not affect the taxation, by a Contracting State, of its residents except with respect to the benefits granted under paragraph 3 of Article 7, paragraph 2 of Article 9 and Articles 19, 20, 23, 24 and 25 and 28.

Article 2 Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises.
3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are, in particular:
 - a) In the case of UAE:
 - (1) the income tax;
 - (2) the corporate tax
(Hereinafter referred to as "UAE tax");
 - b) In the case of the United Republic of Tanzania, the income tax, and any other tax imposed under the Income Tax Act CAP 332,
(Hereinafter referred to as "Tanzanian tax")



4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes, which are imposed under the laws of a Contracting State after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes, which have been made in their respective taxation laws.

Article 2A **Income from Natural Resources**

Notwithstanding any other provision of this Agreement nothing shall affect the right of either one of the Contracting States, or of any of their local Governments or local authorities thereof to apply their domestic laws and regulations related to the taxation of income and profits derived from natural resources situated in the territory of the respective Contracting State, as the case may be.

Article 3 **General definitions**

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - a) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean United Arab Emirates or the United Republic of Tanzania as the context requires;
 - b) The term "United Arab Emirates" when used in a geographical sense, means the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty as well as the territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, in conformity with international law and the laws of the United Arab Emirates sovereign rights in respect of any activity carried on in connection with the exploration for or the exploitation of natural resources;
 - c) The term "Tanzania" means the United Republic of Tanzania and when used in geographical sense, includes the territorial sea thereof as well as any area outside the territorial sea, including the continental shelf which has been or may here after be designated, under the laws of Tanzania and in accordance with International Law, as an area within which Tanzania may exercise sovereign rights or jurisdictions.



- d) The term “person” includes an individual, a partnership, a company or any other body of persons treated as an entity for tax purposes;
 - e) The term “national” means:
 - (1) any individual possessing the nationality of a contracting State;
 - (2) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - f) The term “company” means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - g) The terms “enterprise of a Contracting State” and “enterprise of the other Contracting State” means respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - h) The term “international traffic” means any transport by a ship or aircraft, except when the ship or aircraft is operated solely between places in Contracting State and the enterprise that operates the ship or aircraft is not an enterprise of that State;
 - i) The term "qualified government entity" means, Central bank of a Contracting State and any person, Agency, institution, authority, fund, enterprise, organization, or other entity owned or controlled directly or indirectly by a contracting State or any political subdivision or local government thereof.
 - j) the term “tax” means UAE tax or Tanzanian tax, as the context requires;
 - k) the term “competent authority” means:
 - (1) in the case of the UAE: the Minister of Finance or his authorized representative.
 - (2) in the case Tanzania: the Minister responsible for Finance or an authorised representative of the Minister responsible for Finance.
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires have the meaning that it has at that



time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4 Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:
 - a) in the case of the UAE:
 - i) an individual who under the laws of the UAE or of any political subdivision or local government thereof is a national and any other individual who is a resident in the UAE according to its laws and regulations.
 - ii) any person other than an individual that is incorporated or otherwise recognized under the laws of the UAE or any political subdivision or local government thereof.
 - b) in the case Tanzania: the term "resident" means any person who, under the laws of Tanzania is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, or any other criteria of a similar nature, and also includes the State and any political subdivision or local authority thereof.
2. For the purposes of paragraph 1, a resident of a Contracting State includes:
 - a) the Government of that Contracting State and any political subdivision or local Government or local authority thereof;
 - b) any person other than an individual owned or controlled directly or indirectly by that State or any political subdivision or local government or local authority thereof;
 - c) a qualified government entity
 - d) a pension fund
 - e) charities or religious, educational and cultural organizations



3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
- (a) he shall be deemed to be a resident only of the contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the contracting State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);
 - (b) if the Contracting State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;
 - (c) If he has a habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the contracting State of which he is a national;
 - (d) If his status cannot be determined under the provisions of subparagraph c), the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavour to determine by mutual agreement the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of the Agreement, having regard to its place of effective management, the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors.



Article 5 **Permanent Establishment**

1. For the purposes of this Agreement, the term “permanent establishment” means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term “permanent establishment” includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop;
 - f) A mine, an oil or gas well, a quarry or any other place relating to the exploration for or exploitation of natural resources.
 - g) A farm, plantation or other place where agricultural, forest, plantation, or related activities where carried on.
3. The term “permanent establishment” also encompasses
 - (a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith or drilling rig or ship used for exploration or exploitation of natural resources carried out in a Contracting State, constitutes a permanent establishment only if such site, rig, project or activities continues for a period of 6 months or more.
 - (b) the furnishing of services, including consultancy or managerial services, by an enterprise of a Contracting State through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, in the other Contracting State constitutes a permanent establishment only if activities of that nature continue for a period or periods aggregating 6 months or more.
 - (c) the use of a structure or installation of substantial equipment or machinery in a Contracting State for a period or periods aggregating more than 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned;
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term “permanent establishment” shall be deemed not to include:



- a) the use of facilities solely for the purpose of storage or display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display or delivery;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise any other activity;
- f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e),

provided that such activity or, in the case of subparagraph (f), the overall activity of the fixed place of business, is of a preparatory or auxiliary character.

4.1 Paragraph 4 shall not apply to a fixed place of business that is used or maintained by an enterprise if the same enterprise or a closely related enterprise carries on business activities at the same place or at another place in the same Contracting State and

(a) that place or other place constitutes a permanent establishment for the enterprise or the closely related enterprise under the provisions of this Article, or

(b) the overall activity resulting from the combination of the activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, is not of a preparatory or auxiliary character,

provided that the business activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, constitute complementary functions that are part of a cohesive business operation.



5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 but subject to the provisions of paragraph 7, where a person is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:
- (a) habitually concludes contracts, or habitually plays the principal role leading to the conclusion of contracts and these contracts are:
- (i) in the name of such enterprise, or
 - (ii) for the transfer of the ownership of, or for the granting of the right to use, property owned by that enterprise or that the enterprise has the right to use, or
 - (iii) for the provision of services by that enterprise,
- unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business other than a fixed place of business to which paragraph 4.1 would apply), would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or
- (b) Has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Contracting State a stock of goods or merchandise belonging to such enterprise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of such enterprise;
- (c) Habitually secures orders in the first-mentioned Contracting State, exclusively or almost exclusively for the enterprise itself or for such enterprise and other enterprises, which are controlled by it or have a controlling interest in it.
- (d) In so acting, he manufactures or processes in that Contracting State for the enterprise goods or merchandise belonging to the enterprise.
6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article but subject to the provision of paragraph 7, an insurance enterprise of a Contracting State shall, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 8 applies.
7. Paragraphs 5 and 6 shall not apply where the person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State carries on business in the first-mentioned State as an independent



agent and acts for the enterprise in the ordinary course of that business. Where, however, a person acts exclusively or almost exclusively on behalf of one or more enterprises to which it is closely related, that person shall not be considered to be an independent agent within the meaning of this paragraph with respect to any such enterprise.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.
9. For the purposes of this Article, a person or enterprise is closely related to an enterprise if, based on all the relevant facts and circumstances, one has control of the other or both are under the control of the same persons or enterprises. In any case, a person or enterprise shall be considered to be closely related to an enterprise if one possesses directly or indirectly more than 50 per cent of the beneficial interest in the other (or, in the case of a company, more than 50 per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) or if another person or enterprise possesses directly or indirectly more than 50 per cent of the beneficial interest (or, in the case of a company, more than 50 per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) in the person and the enterprise or in the two enterprises.

Article 6 **Income from Immovable Property**

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning, which it has under the national laws of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general laws respecting landed property apply, usufruct of immovable property and



rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right of work, mineral deposits, sources and other natural resources
Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7 Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated in that other Contracting State. If the enterprise carries on or has carried on business in that manner, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to
 - (a) that permanent establishment;
 - (b) sales in that other State of goods or merchandise of the same or similar kind as those sold through that permanent establishment; or
 - (c) other business activities carried on in that other State of the same or similar kind as those effected through that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3 hereof, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.



3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the business of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices. This provision is applicable irrespective of the limitation provided by the internal laws.
4. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8 **International Shipping and Air Transport**

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.
2. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation of ships in international traffic may be taxed in both Contracting States according to the law of each Contracting State but the tax so charged shall not exceed 2.5% of gross amount received.



3. In this Article

- a. the term "profits" include:
 - i) profits, net profits, gross receipts and revenues derived directly from the operation of ships or aircraft in international traffic, and
 - ii) interests on sums generated directly from the operation of ships or aircraft in international traffic which is incidental to such operation
 - b. the term "operation of ships or aircraft" in international traffic by a person includes:
 - i) the charter or rent of ships or aircraft,
 - ii) the rent of containers and related equipment, and
 - iii) the alienation of ships or aircraft, containers and related equipment by that person provided that such charter, rent or alienation is incidental to the operation of that ships or aircraft in international traffic.
 - iv) Income from selling of technical engineering to a third party
4. The provisions of paragraph 1 and 2 shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business venture or an international operating agency.

Article 9
Associated Enterprises

1. Where

- a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,



and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that Contracting State -and taxes accordingly -profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the profits subjected to tax. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

Article 10 Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State, to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State may also be taxed in that the Contracting State and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the dividends in all other cases.
3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the taxation laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraph 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries



on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated in that other Contracting State, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other Contracting State, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company , except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other contracting State.
6. Notwithstanding any other provision of this Article, where a company which is a resident of a Contracting State has a permanent establishment in the other Contracting State, the profits taxable under Article 7, paragraph 1, may be subject to an additional tax in that other State, in accordance with its laws. the tax so charged shall not exceed 10 percent of the amount subject to tax.
7. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the shares or other rights in respect of which the dividend is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 11 **Interest**

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, interest arising in a Contracting State may also be taxed in that State and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of



interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the interest.

3. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures, as well as income which is subjected to the same taxation treatment as income from money lent by the taxation laws of the Contracting State in which the income arises.
4. The provisions of paragraph 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated in that other Contracting State, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other Contracting State, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with (a) such permanent establishment or fixed base, or with (b) business activities referred to in (c) of paragraph 1 of Article 7. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the interest, or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.



7. The provision of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the debt claim in respect of which the interest is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 12 Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable in that other Contracting State.
2. However, royalties arising in a Contracting State may also be taxed in that Contracting State and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and works on films, tapes or other means of reproduction for use in connection with television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, computer programme or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment or for information (know-how) concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated in that other Contracting State, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that Contracting State and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with (a) such permanent establishment or fixed base, or with (b) business activities referred to in (c) of paragraph 1 of Article 7. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in



- connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the royalties or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
 7. The provision of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the debt claim in respect of which the royalties are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 12A

Fees for Technical Services

1. Fees for technical services arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, notwithstanding the provisions of Article 14 and subject to the provisions of Articles 8, 16 and 17, fees for technical services arising in a Contracting State may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the fees is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the fees.
3. The term "fees for technical services" as used in this Article means any payment in consideration for any service of a managerial, technical or consultancy nature, unless the payment is made:
 - (a) to an employee of the person making the payment;
 - (b) for teaching in an educational institution or for teaching by an educational institution; or
 - (c) by an individual for services for the personal use of an individual.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of fees for technical services, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the fees



for technical services arise through a permanent establishment situated in that other State, or performs in the other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other State, and the fees for technical services are effectively connected with: (a) such permanent establishment or fixed base, or (b) business activities referred to in (c) of paragraph 1 of Article 7. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. For the purposes of this Article, subject to paragraph 6, fees for technical services shall be deemed to arise in a Contracting State if the payer is a resident of that State or if the person paying the fees, whether that person is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to pay the fees was incurred, and such fees are borne by the permanent establishment or fixed base.
6. For the purposes of this Article, fees for technical services shall be deemed not to arise in a Contracting State if the payer is a resident of that State and carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated in that other State or performs independent personal services through a fixed base situated in that other State and such fees are borne by that permanent establishment or fixed base.
7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the fees for technical services or between both of them and some other person, the amount of the fees, having regard to the services for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the fees shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
8. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the fees for technical services are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.



Article 12B Income from Automated Digital Services

1. Income from automated digital services arising in a Contracting State, underlying payments for which are made to a resident of the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. However, subject to the provisions of Article 8 and notwithstanding the provisions of Article 14, income from automated digital services arising in a Contracting State may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the income is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 3 per cent of the gross amount of the payments underlying the income from automated digital services.
3. The provisions of paragraph 2 shall not apply if the beneficial owner of the income from automated digital services, being a resident of a Contracting State, requests the other Contracting State where such income arises, to subject its qualified profits from automated digital services for the fiscal year concerned to taxation at the tax rate provided for in the domestic laws of that State. If the beneficial owner so requests, subject to the provisions of Article 8 and notwithstanding the provisions of Article 14, the taxation by that Contracting State shall be carried out accordingly. For the purposes of this paragraph, the qualified profits shall be thirty percent of the amount resulting from applying the profitability ratio of that beneficial owner's automated digital services business segment to the gross annual revenue from automated digital services derived from the Contracting State where such income arises. Where segmental accounts are not maintained by the beneficial owner, the overall profitability ratio of the beneficial owner will be applied to determine qualified profits. However, where the beneficial owner belongs to a multinational enterprise group, the profitability ratio to be applied shall be that of the business segment of the group relating to the income covered by this Article, or of the group as a whole in case segmental accounts are not maintained by the group, provided such profitability ratio of the multinational enterprise group is higher than the aforesaid profitability ratio of the beneficial owner. Where the segmental profitability ratio or, as the case may be, the overall profitability ratio of the multinational enterprise group to which the beneficial owner belongs is not available to the Contracting State in which the income from automated digital services arises, provisions of this paragraph shall not apply; in such a case, the provisions of paragraph 2 shall apply.



4. For the purposes of paragraph 3, “multinational enterprise group” means any “group” that includes two or more enterprises, the tax residence for which is in different jurisdictions. Further, for the purposes of paragraph 3, the term “group” means a collection of enterprises related through ownership or control such that it is either required to prepare Consolidated Financial Statements for financial reporting purposes under applicable accounting principles or would be so required if equity interests in any of the enterprises were traded on a public stock exchange.
5. The term “automated digital services” as used in this Article means any service provided on the Internet or another electronic network, in either case requiring minimal human involvement from the service provider.
6. The term “automated digital services” includes especially:
 - a) Online advertising services;
 - b) Supply of user data;
 - c) Online search engines;
 - d) Online intermediation platform services;
 - e) Social media platforms;
 - f) Digital content services;
 - g) Online gaming;
 - h) Cloud computing services; and
 - i) Standardized online teaching services.
7. The provisions of this Article shall not apply if the payments underlying the income from automated digital services qualify as “royalties” or “fees for technical services” under Article 12 or Article 12A as the case may be.
8. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the income from automated digital services, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the income from automated digital services arises through a permanent establishment situated in that other State, or performs in the other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other State, and the income from automated digital services is effectively connected with: (a) such permanent establishment or fixed base, or (b) business activities referred to in clause (c) of paragraph 1 of Article 7. In such cases the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
9. For the purposes of this Article and subject to paragraph 10, income from automated digital services shall be deemed to arise in a Contracting State if the underlying payments for the income from automated digital services



are made by a resident of that State or if the person making the underlying payments for the automated digital services, whether that person is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to make the payments was incurred, and such payments are borne by the permanent establishment or fixed base.

10. For the purposes of this Article, income from automated digital services shall be deemed not to arise in a Contracting State if the underlying payments for the income from automated digital services are made by a resident of that State which carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated in that other State or performs independent personal services through a fixed base situated in that other State and such underlying payments towards automated digital services are borne by that permanent establishment or fixed base.
11. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the income from automated digital services or between both of them and some other person, the amount of the payments underlying such income, having regard to the services for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments underlying such income from automated digital services shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
12. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the automated digital services are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 13 Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting



State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that Contracting State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in that Contracting State.
4. Gains derived by a resident of a Contracting State from alienation of Shares in a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State unless it is listed in a recognized stock market.
5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14 **Independent Personal Services**

1. Income derived by an individual who is a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that Contracting State except in any of the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:

- (a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State;
- (b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in 12-month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case only so much of the income as is derived in that other Contracting State during the aforesaid period or periods may be taxed in that other Contracting State.



2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15 **Dependent Personal Services**

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if all the following conditions are met:
 - a) The recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in 12-month period commencing or ending in the fiscal year concerned; and
 - b) The remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State; and
 - c) The remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base, which the employer has in the other Contracting State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment, as a member of a ship or aircraft, that is exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, other than aboard a ship or aircraft operated solely within the other Contracting State, shall be taxable only in that Contracting State.



Article 16

Directors' Fees and Remuneration of Top-Level Managerial Officials

1. Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or other similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial position of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17

Entertainers and Sportspersons

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15 be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.
3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income derived by entertainers or sportsmen who are residents of a Contracting State from personal activities as such exercised in the other Contracting State if their visit to that other Contracting State is substantially supported from the public funds of the first-mentioned Contracting State, including those of any political subdivision, a local authority or statutory body thereof, nor to income derived by a non-profit making organization in respect of such activities provided no part of its income is payable to , or is otherwise available for the personal benefit of its proprietors, founders or members.

Article 18

Pensions and Social Security Payments

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration paid to an individual who is a resident of a Contracting



State in consideration of past employment may be taxed in that Contracting State.

2. However, such pensions and other similar remuneration may also be taxed in the other Contracting State if the payment is made by a resident of that other State or if the person paying the pensions or similar remuneration, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in that other State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to pay the pensions or similar remuneration was incurred, and such pensions or similar remuneration are borne by such permanent establishment or fixed base.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, pensions paid and other payments made under a public scheme which is part of the social security system of a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof shall be taxable only in that State.

Article 19 Government Service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that Contracting State and the individual is a resident of that Contracting State and has fulfilled one of the following conditions:
 - (1) is a national of that Contracting State; or
 - (2) did not become a resident of that Contracting State solely for the purpose of rendering the services.
2. a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority shall be taxable only in that Contracting State.



- b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that Contracting State.
3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 19A Teachers and Researchers

An individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university college, school, museum or other cultural institution in that first-mentioned Contracting State or under an official programme of cultural exchange is present in that Contracting State for a period not exceeding three consecutive years solely for the purpose of teaching giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity.

Article 20 Students

1. Payments which a student or business trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.
2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student or business trainee described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the Contracting State which he is visiting.



Article 21 Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

Article 22 Amendments

1. The Contracting States may, at any time, amend this Agreement by mutual consent in writing through the diplomatic channel.
2. The Contracting States shall notify each other in writing, through the diplomatic channels, of the completion of the procedures required by the respective laws for the entry into force of the amendments.
3. The amendments shall enter into force on the date of receipt of the later of these notifications.



Article 23 **Methods of Elimination of Double Taxation**

1. income and gains derived by a resident of a Contracting State which may be taxed in the other Contracting State shall be dealt with as follows "
 - a) In the case of Tanzania:
Subject to the provisions of the laws of Tanzania regarding the elimination of tax payable in a territory outside Tanzania, UAE tax payable under the laws of UAE and in accordance with this Agreement, whether directly or by deduction in respect of income from sources within the United Arab Emirates shall be allowed as a credit against any Tanzanian tax payable in respect of that income, provided that such credit shall not exceed the Tanzanian tax, computed before allowing any such credit, which is appropriate to income derived from the United Arab Emirates.
 - b) In the case of the UAE
Where a resident of UAE derives income or gains which in accordance with the provisions of this agreement may be taxed in the other State, the UAE shall exempt such income and gains from tax.
2. The tax payable in a Contracting State mentioned in paragraphs 1 of this Article shall be deemed to include the tax which would have been payable but for the tax incentives granted under the laws of that Contracting State and which are designed to promote economic development.

Article 24 **Non-Discrimination**

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.



2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 8 of Article 11, paragraph 6 of Article 12 or paragraph 6 of Article 13 apply, interest, royalties, technical fees and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.
4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first –mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.
5. The provisions of this Article shall apply only to taxes which are covered by this Agreement.

Article 25 **Mutual Agreement Procedure**

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting State result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting State, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provision of this Agreement.



2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting State.
3. The competent authorities of the Contracting State shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting State may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 26 **Exchange of Information**

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.
2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.
3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:



- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
 - b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
 - c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).
4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.
5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 27 **Income of Government**

1. Notwithstanding the provisions of, paragraph 2 of Article 10 paragraph 2 of Article 11 and paragraph 1 of Article 13, dividend, interest and capital gains paid by a resident of a Contracting State to the Government of the other Contracting State or political subdivision or local authority thereof shall be exempt from tax in the first-mentioned State.
2. For the purposes of paragraph 1, the term "Government" shall include:
 - (a) In the case of United Arab Emirates:
 - (i) Central Bank of the United Arab Emirates;
 - (ii) Abu Dhabi Investment Authority;
 - (iii) Abu Dhabi Investment Council;
 - (iv) Emirates Investment Authority;
 - (v) Mubadala Investment Company;



- (vi) Abu Dhabi Development Holding Company;
- (vii) Investment Cooperation of Dubai;
- (viii) The Abu Dhabi Recruitment Pensions and Benefits Fund;
- (ix) The General Pension and Social Security Authority; and

- (x) Any other entity the capital of which is wholly owned by the Federal or local Government of the United Arab Emirates, including a political subdivision and local authority thereof shall be exchanged between the competent authorities of the Contracting States.

(b) In case of Tanzania:

- (i) The Government of Tanzania;
- (ii) The Central Bank of Tanzania;
- (iii) Pension Funds; and

- (iv) Any other entity or agency which is wholly owned by the Government of Tanzania, including a political subdivision and local authority thereof shall be exchanged between the competent authorities of the Contracting States.

Article 28

Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts or employees of international organizations under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 29

Entitlement to Benefits

Subject to Article 10(7), 11(7), 12(7), 12A(8) and 12B(12) of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.



Article 30 Entry into Force

Each of the Contracting States shall notify to the other in writing the completion of its constitutional procedures for the entry into force of this Agreement. This agreement shall enter into force on the date of receipt of the latter of these notifications and its provisions shall thereupon have effect in both Contracting States:

- a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January of the year in which this Agreement is signed;
- b) In respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the year in which this Agreement is signed.

Article 31 Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Agreement through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any year of Income after the period of 10 years from the date on which the Agreement enters into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect as follows:

- a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January of the year next following that in which the notice of termination is given;
- b) in respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the year next following that in which the notice of termination is given.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Dubai 26/09

Done at on , 2022, in two originals Arabic and English language. In case of any divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of
The United Republic of Tanzania

For the Government of
The United Arab Emirates